بسبب تخفيض إضافي في الإنتاج النفطي

"صندوق النقد الدولي": تباطؤ مسار التعافي الاقتصادي الكويتي وتوقعات بانكماش الناتج الإجمالي

تراجع كبير في معدل التضخم خلال الفترة الأخيرة مسجلا 2.9 في المئة خلال أغسطس الماضي

مواصلة الانخفاض في معدلات التضخم السنوية لتصل إلى 3 في المئة العام الحالي

الفائض في الحساب الجاري تقلص 4ر3 في المئة من الناتج المحلي خلال 2023

متانة القطاع المصرفي نظرا للمتطلبات الرقابية الحصيفة لـ"المركزي" في عمليات الإقراض وبناء المخصصات

الاقتصاد الكويتي معرض لمجموعة متنوعة من المخاطر العالمية بسبب اعتماده على النفط

صندوق النقد الدولي

المخاطر المحلية ترتبط بشكل أساسي بمدى تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية

يتعين تيسير تمويل المالية العامة من خلال إصدار قانون للسيولة والتمويل الحكومي على وجه السرعة

ضرورة دعم جهود الإدارة المركزية للإحصاء بشكل عاجل لتعزيز قدرتها واستئناف المسح السنوي للمنشآت

أعلن بنك الكويت المركزي انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد في إطار المشاورات الدورية السنوية إذ أكدوا أن مسار التعافي الاقتصادي تباطأ وسجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للكويت انكماشا قدره 3ر6 بالمئة في 2023 متوقعين أن يسجل الانكماش 2ر3 في المئة في 2024.

وقال (المركزي) في بيان صحافي أمس الخميس إن زيارة البعثة للبلاد خلال الفترة من 24 سبتمبر الماضي حتى 8 أكتوبر الحالي في إطار المشاورات الدورية لعام 2024 بموجب المادة الرابعة لاتفاقية انشاء الصندوق.

وذكر البيان أن (المركزي) قام بالتنسيق مع الجهات المحلية المعنية في إنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة الاوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية والسياسة النقدية ومتانة القطاع المصرفي والمالي.

وأضاف أن خبراء الصندوق أشاروا إلى تباطؤ مسار التعافي الاقتصادي خلال عام 2023 فحسب تقديراتهم سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشا بنسبة 3ر6 في المئة إذ انكمش القطاع النفطي بنسبة 4ر3 في المئة فيما سجلت القطاعات غير النفطية انكماشا بنسبة واحد في المئة مدفوعا بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه وتراجع النشاط الصناعي في قطاعات التكرير.

ولفت إلى أن البعثة توقعت أن يسجل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2ر3 في المئة في العام الحالي بسبب تخفيض إضافي في الإنتاج النفطي في إطار قرار (أوبك بلس) على أن يستمر التعافي الأولي للقطاعات غير النفطية لتسجل نموا بـ1ر3 في المئة هذا العام على الرغم من إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.

وحول مستويات الأسعار المحلية أفاد بأن البعثة قالت إن معدل التضخم السنوي شهد تراجعا ليصل إلى 3ر6 في المئة العام الماضي نتيجة لانخفاض كل من التضخم الأساسي وأسعار المواد الغذائية مشيرة الى تراجع كبير في معدل التضخم في الفترة الأخيرة ليبلغ 2ر9 في المئة في أغسطس الماضي نتيجة لانخفاض الأسعار في مجموعات الإسكان والنقل.

كما توقعت البعثة مواصلة الانخفاض في معدلات التضخم السنوية لتصل إلى 3 في المئة العام الحالي مع تراجع الضغوط على الطلب وانخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة.

وبشأن الموازين الداخلية والخارجية أشار خبراء الصندوق وفق البيان إلى أنها تراجعت خلال العام الماضي نتيجة انخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه إذ تحول رصيد الموازنة من فائض مالي بنسبة 7ر11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/2023 إلى عجز بنسبة 1ر3 في المئة في 2023/2024.

وأرجعت البعثة ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 5ر8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مدفوعا بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه وذلك مع زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 7ر9 في المئة من الناتج المحلي.

وذكرت البعثة بحسب البيان أن فاتورة أجور القطاع العام والدعوم الحكومية تشكل نحو 5ر7 في المئة و3ر4 في المئة من الناتج المحلي على الترتيب مبينة أن الفائض في الحساب الجاري تقلص ليبلغ نحو 31ر4 في المئة من الناتج المحلي في عام 2023 وذلك مع انخفاض فائض الميزان التجاري للسلع والخدمات بنسبة 10ر3 في المئة من الناتج المحلي نتيجة انخفاض أسعار وكميات النفط وهو ما تم تعويضه بزيادة فائض ميزان الدخل بنسبة 7ر4 في المئة من الناتج المحلي.

وأكدت على متانة وقوة القطاع المصرفي الكويتي نظرا للمتطلبات الرقابية الحصيفة ل(المركزي) في عمليات الإقراض وبناء المخصصات إذ أظهرت نتائج اختبارات الضغط التي أجراها (المركزي) أن نسب السيولة والرسملة للقطاع تجاوزت الحد الأدنى لمتطلبات (بازل 3) مع بقاء معدلات القروض غير المنتظمة منخفضة.

وأشاد خبراء الصندوق وفق البيان بحصافة "المركزي" في احتواء وإدارة المخاطر النظامية مشيرين إلى أن تباطؤ الائتمان الناجم عن الجائحة قد بدأ في التراجع تدريجيا حيث ان موقف "المركزي" على صعيد السياسة التحوطية الكلية كان مناسبا نظرا لاحتواء المخاطر النظامية ونمو الائتمان الضعيف.

وأكد الخبراء على أن نظام سعر صرف الدينار المربوط بسلة (غير معلنة) من العملات يعتبر ركيزة ملائمة للسياسة النقدية مبينين مساهمة هذا النظام في بقاء التضخم منخفضا ومستقرا لسنوات عديدة ويتطلب الحفاظ على هذا السجل الناجح للسياسة النقدية المحافظة على استقلالية "المركزي".

ونوهوا بموقف "المركزي" على صعيد تقييد السياسة النقدية الذي كان ملائما للأوضاع الاقتصادية المحلية فضلا عن أن نظام سعر الصرف يوفر مرونة نسبية للسياسة النقدية إذ يتماشى سعر الفائدة الحالي مع احتواء التضخم واستقرار الناتج للقطاعات غير النفطية.

وذكروا أن الاقتصاد الكويتي معرض لمجموعة متنوعة من المخاطر العالمية بسبب اعتماده على النفط خصوصا تقلبات أسعار السلع الأساسية وتغيرات النمو العالمي وتفاقم الصراعات الإقليمية موضحين أن تلك المخاطر تنتقل إلى الاقتصاد من خلال تأثيرها على أسعار النفط وكميات إنتاجه.

وقالوا "إن المخاطر المحلية ترتبط بشكل أساسي بمدى تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية وتعد تلك الإصلاحات ضرورية لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط مما يعزز من مرونته ويحفز الاستثمار الخاص".

وعن الاصلاحات المالية قال خبراء الصندوق بحسب البيان أن السلطات الكويتية تتطلع إلى تنفيذ إصلاحات لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع ولتحقيق ذلك الهدف "هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانب الإنفاق العام وجانب الإيرادات غير النفطية". وأضافوا "أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيد فاتورة أجور القطاع العام والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة والاستعاضة عنه بدعم موجه إلى الفئات الأضعف ولزيادة الإيرادات غير النفطية يجب إدخال ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية".

ورحبت البعثة وفق البيان بخطة الحكومة لتوسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية الكبرى معتبرة "أن وجود إطار متوسط الأجل للمالية العامة وللاقتصاد الكلي من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة على تحليل السياسة المالية والتنبؤ بها بما في ذلك وضع إطار للقواعد المالية مع تحديد سقف للدين العام وهدف لرصيد الموازنة العامة للقطاعات غير النفطية.

وأفادوا بأنه "يتعين تيسير تمويل المالية العامة من خلال إصدار قانون للسيولة والتمويل الحكومي على وجه السرعة" مؤكدين أن تعزيز التنويع الاقتصادي يتطلب إجراء إصلاحات كبرى في سوق العمل.

وأوضحوا أنه "لتشجيع الكويتيين على البحث عن عمل في القطاع الخاص ينبغي أن تكون التعويضات وظروف العمل أكثر انسجاما بين القطاعين العام والخاص" مبينين أن تحسين جودة التعليم ومواءمته مع احتياجات القطاع الخاص من شأنه أن يرفع الإنتاجية ويدعم التنويع الاقتصادي.

وقال بيان بنك الكويت المركزي إن خبراء الصندوق أكدوا أهمية توافر البيانات الإحصائية وعدم تأخر صدورها في عملية صنع وتحليل السياسات إذ أشاروا إلى تأخر صدور بيانات الحسابات القومية حسب الإنفاق لعام 2023 داعين السلطات "لدعم جهود الإدارة المركزية للاحصاء بشكل عاجل لتعزيز قدرتها واستئناف المسح السنوي للمنشآت" إضافة إلى تحسين إحصاءات المالية الحكومية وتحسين إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

التقرير يشيد بدور "المركزي" المميز في القطاع المصرفي

«جانس هاندرسن» تستكمل الاستحواذ على «إن بي كي كابيتال بارتنرز»

أعلنت جانس هاندرسن، عن إغلاقها لصفقة الاستحواذ على "إن بي كي كابيتال بارتنرز" بعد حصولها على جميع الموافقات التنظيمية اللازمة.

وكانت جانس هاندرسن قد أعلنت مطلع مايو الماضي عن صفقة الاستحواذ على شركة الاستثمارات البديلة التابعة لبنك الكويت الوطني "إن بي كي كابيتال بارتنرز"، بهدف تعزيز مكانة المؤسسة في الأسواق الناشئة ودعم عملائها في منطقة الشرق الأوسط. وسينضم فريق شركة "إن بي كي كابيتال بارتنرز" إلى جانس هاندرسن ليشكل قسم الاستثمارات البديلة في الأسواق الناشئة بالشركة.

وسيتم عقب استكمال الاستحواذ تغيير اسم "إن بي كي كابيتال بارتنرز" ليصبح جانس هاندرسن للاستثمارات الخاصة في الأسواق الناشئة.

وقال مشعل الفرس، الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى، جانس هاندرسن إنفسترز: "نحن مسرورون لإتمام صفقة الاستحواذ التي تعزز استراتيجيتنا الرامية إلى التوسع في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث نتابع باهتمام فرص الاستثمارات المستقبلية المحتملة، ونتطلع إلى توثيق التعاون مع شركائنا الحاليين تجسيداً لالتزامنا بتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة".

وأضاف: "سيمكننا استكمال الصفقة من تقديم خدمات أفضل إلى عملائنا الذين يتزايد اهتمامهم بالاستثمارات البديلة بمجال الائتمان الخاص وبالفرص المتنامية التي تتيحها الاقتصادات الناشئة ولا سيما في منطقتنا، الأمر الذي سيرسخ مكانتنا كشركة عالمية رائدة في هذا المجال".

من جانبه علّق ياسر مصطفى، رئيس الاستثمارات الخاصة في الأسواق الناشئة لدى جانس هاندرسن بالقول: "نحن سعداء للانضمام إلى مظلة 'جانس هاندرسن' ما سيعزز موقعنا كوجهة رئيسية رائدة في الاستثمارات البديلة في الأسواق الناشئة. ونود هنا التأكيد على أننا نشارك 'جانس هاندرسن' التزامها بتوسيع نطاق الحلول التي نقدمها إلى عملائنا في أسواق رأس المال الخاص".

وتجدر الإشارة إلى أن حضور جانس هاندرسن المدرجة في بورصة نيويورك (NYSE) في المنطقة يعود إلى عام 2012 حين قامت بافتتاح مكتبها في مركز دبي المالي العالمي. وتعد مجموعة جانس هاندرسن شركة عالمية رائدة متخصصة في مجال إدارة الأصول وتساعد العملاء على تحقيق نتائج مالية ملموسة من خلال الأفكار والرؤى المتميزة، والاستثمار المنضبط، والخدمات عالمية المستوى.

وتدير جانس هاندرسن التي تتخذ من لندن مقراً رئيسياً لها أصولاً بقيمة 361.4 مليار دولار أمريكي كما في 30 يونيو 2024، ولديها فريق عمل كبير يضم أكثر من 2،000 موظف موزعين على مكاتبها في 24 مدينة حول العالم. وتحرص الشركة من خلال شبكتها العالمية على مساعدة ملايين الأفراد حول العالم على الاستثمار في مستقبل أفضل للجميع.

«KIB» يعلن الرابحين في السحب الشهري والأسبوعي لـ«الدروازة»

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) أسماء عملائه الفائزين بالسحب الشهري والأسبوعي، عن أرصدة العملاء في شهر سبتمبر وذلك ضمن حملة سحوبات حساب الدروازة لعام 2024 التي تتميز بأعلى عدد رابحين طوال العام. حيث حصل في السحب الشهري كل من عبدالوهاب عبدالرحمن عبداللطيف الملحم، نور مسعد أحمد الفرج على جائزة السحب بقيمة 5،000 د.ك لكل منهما، وحصل في السحب الأسبوعي كل من بدر هيف سعد الحجرف، عدنان عيال يوسف، روهول أمين خان، ريمه ابراهيم بلال، عادل خليل أحمد الداود على جائزة بقيمة 1،000 د.ك لكل منهم، بينما حصل كل من نوره فؤاد صالح الشهاب، ناصر محمد عايد الظفيري، محمد مبارك راشد الهاجري، جنان محمد عباس عبدالله، أشرف محمد شعبان يوسف، جاسم محمد قاسم دشتي، مصطفى أحمد حسين دشتي على جائزة بقيمة 500 د.ك لكل منهم. وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة وموظفي البنك.والجدير بالذكر أن حساب "الدروازة" هو حساب توفير مبني على أساس الوكالة بالاستثمار، وقد أطلقه KIB ضمن باقة منتجاته المصرفية المخصّصة للأفراد، وهو الأقوى من نوعه من حيث العائد السنوي المتوّقع بنسبة تصل لغاية 2% كل شهر، والتي يحصل العميل عليها لأول ثلاثة أشهر من فتح الحساب، ويتوقع وصولها لغاية 1% بعد انقضاء الأشهر الثلاثة الأولى، علماً بأن العوائد تودع تلقائياً في حساب العميل خلال اليوم الأول من بداية كل شهر. وإضافة إلى كونه حساب توفير، يتطلب دخول السحوبات الأسبوعية والشهرية والسحب السنوي توافر 100 د.ك في الحساب، حيث يحصل العميل على فرصة واحدة لدخول السحوبات مقابل كل 1 د.ك يبقى في الحساب طوال شهر كامل، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهر الذي يسبق السحب، بينما يتم احتساب فرصة واحدة للمشاركة في السحب السنوي مقابل كل 1 د.ك يبقى شهرين كاملين، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهرين السابقين للسحب، حيث تطبق الشروط والأحكام.